

[العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج في المجتمع اللبناني]

إعداد الباحثة:

[د. ضحى زكي الأشقر]

[أستاذ مساعد - قسم الاجتماع - جامعة بيروت العربية - لبنان] 2026 م

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى تحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أدت إلى تأخر سن الزواج الأول للشباب والشابات في المجتمع اللبناني في العصر الراهن، وتم التركيز على معرفة نوعية العوامل المؤدية إلى تزايد الظاهرة. كما هدفت إلى الكشف عن وجود فروق بين تأثير العوامل على أساس النوع الاجتماعي ومستوى التحصيل العلمي والانتماء الطائفي والدخل الشهري. وإن ظاهرة تأخر سن الزواج هي وليدة مجموعة من العوامل المتشابكة فالظروف الاقتصادية والسياسية الضاغطة تؤثر سلباً على مشروع الزواج، كما وإن العولمة الثقافية باتت تُشكل انعكاساً واضحاً لتبدل منظومة القيم والميول الشخصية لدى الشباب ومنها توقيت الزواج. وبهدف إجراء دراسة ميدانية مبنية على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة للتحقق من درجة تأثير العوامل السابق ذكرها في استفحال ظاهرة تأخر سن الزواج في المجتمع اللبناني، قامت الباحثة بهذه الدراسة، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتكوّنت عينة الدراسة من 176 عازباً لبنانياً من الجنسين اللذين بلغوا التاسعة والعشرين من العمر وما فوق دون عقد الزواج الأول. قامت الباحثة بتصميم استبانة لتحديد العوامل المؤثرة على تأخر سن الزواج طبقت على عينة من العزاب من قرى ومدن في كافة المحافظات اللبنانية، بيّنت نتائج الدراسة معاناة العينة من معوقات اقتصادية ومعيشية إضافة إلى مظاهر تبدل في الميول بتأثير التغيرات الثقافية. أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة احصائية على أساس النوع الاجتماعي أو الانتماء الطائفي أو الدخل الشهري على العوامل المؤدية إلى تأخرهم في الاقدام على الزواج، بينما كانت الفروق في تأثير العوامل المتعلقة بوسائل الإعلام تبعاً لمستوى التحصيل العلمي لصالح الحاصلين على شهادة دراسات عليا مقارنة بمن لم يلتحق بالجامعة.

مصطلحات الدراسة: الزواج، تأخر سن الزواج، العولمة الثقافية، العوامل الاقتصادية، الإعلام الرقمي، ميول الفرد.

Abstract:

This research paper aimed to analyse the social, economic, and cultural factors contributing to the delay of first marriage among young men and women in contemporary Lebanese society, with a focus on identifying the factors underlying the increasing prevalence of this phenomenon. It also sought to examine differences in the impact of these factors according to gender, educational level, sectarian affiliation, and monthly income. Delayed marriage is understood as the result of interrelated factors, as economic and political pressures negatively affect marriage prospects, while cultural globalization reflects clear shifts in value systems and personal orientations among youth, including attitudes toward marriage timing. To conduct a field study based on a representative sample and assess the extent to which these factors contribute to delayed marriage in Lebanese society, the researcher adopted a descriptive-analytical approach. The study sample consisted of 176 unmarried Lebanese men and women aged 29 years and above who had not entered their first marriage. A questionnaire was

developed to identify factors influencing delayed marriage and was administered to unmarried individuals from diverse social backgrounds across villages and cities in all Lebanese governorates. The findings showed that the sample experiences economic and living constraints, in addition to shifts in personal orientations influenced by cultural changes. Accordingly, no statistically significant differences were found based on gender, sectarian affiliation, or monthly income, while significant differences related to media influence were observed according to educational level, favouring individuals holding postgraduate degrees compared to those who had not attended university.

Keywords: Marriage; Delayed Marriage; Cultural Globalization; Economic Factors; Digital Media; Individual Orientations.

مقدمة البحث:

يعتبر الزواج الأساس الذي تقوم عليه الأسرة وهو نظام اجتماعي عالمي عرفته كافة المجتمعات الإنسانية يؤدي وظائف مهمة للفرد والمجتمع وهو يتمتع بقدرة كبيرة على الصمود في وجه التغيرات الاجتماعية ويرى "سنمر" (Semner) أن الجاذبية الطبيعية بين الرجال والنساء أدت إلى الزواج وكانت سبباً في بقاء الجنس البشري (الخشاب، 1985، ص. 41). ويمكن تصنيف الأشكال المتعددة للزواج في شكلين أساسيين هما: الزواج الأحادي والزواج التعددي ، و الزواج الأحادي هو الزواج الذي يتم بين رجل وامرأة واحدة في فترة محددة ، و هو النوع الأكثر انتشاراً في المجتمع اللبناني المعاصر، أما الزواج التعددي فهو الذي يتم بين ثلاثة اشخاص أو أكثر، ويتخذ شكل الزواج الجماعي أو شكل تعدد الأزواج ، أو شكل تعدد الزوجات المتعارف عليه في المجتمع اللبناني، وهذا التصنيف ينطبق على تعريف "وسترمارك" (Westermarck) للزواج بأنه "علاقة رجل أو أكثر بإمرأه أو أكثر تقرها القوانين أو العادات وتشتمل على حقوق وواجبات الأطراف المشتركين واطفالهم (قصاص، 2008، ص.126).

أما طقوس الزواج فتختلف حسب الزمن والمكان ووفق الثقافة التي يتبناها أفراد المجتمع ويمكننا القول بأن الزواج هو إجراء يتم اتخاذه كشرط أولي لبناء أسرة، ويشترط في العلاقة حتى تعتبر زواجاً أن تتم تبعاً للشروط التي يحددها العرف أو القانون عن الارتباط بين رجل وامرأة (الخشاب، 1985، ص. 107). ويشكل تغير وسائل الإنتاج من الزراعة إلى الصناعة فالإقتصاد المعرفي أحد أهم العوامل البنيوية المؤثرة في تطور سن الزواج في المجتمعات المعاصرة. حيث كان الزواج خلال فترة الإنتاج الزراعي يتم في سن مبكرة لتعزيز قوة العمل داخل الأسرة، بينما أدى الانتقال إلى الإقتصاد الصناعي إلى إعادة تشكيل شروط الدخول في الزواج، بحيث أصبح التعليم، واكتساب المهارات المهنية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي متغيرات أساسية تدفع الأفراد إلى تأجيل الزواج. والعلاقة بين التطور الاقتصادي و سن الزواج قد تتخذ منحى غير خطي، حيث يرتفع السن في مراحل معينة من النمو الاقتصادي نتيجة التحولات في سوق العمل وتغير دور المرأة ومشاركتها الاقتصادية (Jelnov, 2023). كما تؤكد الدراسات العربية الميدانية أن ارتفاع تكاليف المعيشة ومتطلبات تأسيس الأسرة يشكل عاملاً رئيساً في تأخر سن الزواج، خصوصاً في ظل الأزمات الاقتصادية المتكررة في المنطقة (عوض، 2016). وقد بينت دراسات ديموغرافية حديثة أن التعليم العالي للنساء، وتوسع سوق العمل الخدماتي، وتراجع الاستقرار المالي لدى الشباب، جميعها تسهم في إعادة تشكيل أنماط الزواج وتأجيله إلى مراحل عمرية أكثر تقدماً (Mensch et al., 2005؛ الزين، 2020؛ حمودة، 2021). ومن ثم، يتضح أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة

بوسائل الإنتاج تؤثر بعمق على القرارات الأسرية وأنماط تكوين الأسرة في المجتمعات العربية والغربية على حدّ سواء. حيث يصبح الزواج خياراً فردياً قابلاً للتأجيل وفق الأولويات الحياتية للفرد.

يعتبر الزواج أحد الركائز الأساسية للمجتمع الذي يقوم على التماسك والاستقرار الاجتماعي باعتباره الإطار الشرعي والمقبول اجتماعياً لبناء الأسرة التي تضمن استمرارية الأجيال والحفاظ على القيم الاجتماعية والثقافية. إلا أن التحولات الثقافية والاقتصادية التي شهدتها العالم في العقود الأخيرة، وما رافقها من انفتاح إعلامي وثقافي واسع بفعل العولمة، أحدثت تغييرات جذرية في أنماط التفكير والسلوك، ولا سيّما في نظرة الأفراد إلى مفاهيم الارتباط، والأسرة، والاستقلال الذاتي (Soubra et al., 2024, p. 133) وقد برزت ظاهرة تأخر سن الزواج في المجتمع اللبناني بشكل لافت، إذ باتت تُشكل انعكاساً واضحاً لتبدّل منظومة القيم والميول الشخصية لدى الشباب، تحت تأثير العولمة الثقافية التي أعادت تشكيل أنماط الهوية والعلاقات الاجتماعية. لقد ساهمت العولمة في نقل ثقافات وأنماط حياة جديدة من الغرب إلى الشرق، فخلقت نوعاً من "الهجنة الثقافية" بين الموروث المحلي والتوجهات الحديثة التي تمجّد الفردية والاستقلال والحرية الشخصية (Jabbara, 2008, p. 65). ومع انفتاح اللبنانيين على هذه التيارات عبر وسائل الإعلام والمنصات الرقمية، تراجعت القيم التقليدية المرتبطة بالزواج المبكر، وبرزت قيم جديدة تُعلي من شأن الدراسة، والعمل، وتحقيق الذات قبل الارتباط، كما ترافق ذلك مع تحوّل في ميول الفرد المعاصر، إذ باتت أولوياته تميل نحو التجارب الفردية والاكتفاء الذاتي بدل التشارك الأسري، وهو ما قد يفسّر عزوف عدد متزايد من الشباب عن الزواج أو تأخيره إلى ما بعد سن الثلاثين. وإن المجتمع اللبناني، بطابعه الثقافي المتنوع وانفتاحه على العالم الخارجي وبما يعيشه من حالة تفاعل جدلي بين الحداثة والتقليد، يمثّل بيئة ملائمة لدراسة هذه الظاهرة إذ تتقاطع فيه القيم العائلية المتجذرة مع الموجات الفكرية العالمية الجديدة ويبدو أن هذا التفاعل ساهم في بلورة أنماط جديدة من الميول والسلوكيات المتعلقة بالزواج مما جعل الزواج خياراً مؤجلاً بدلاً من أن يكون محطة طبيعية في مسار النضج الاجتماعي.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

1-2- الإطار النظري

يتناول الإطار النظري ظاهرة تأخر سن الزواج في المجتمع اللبناني بوصفها ظاهرة اجتماعية متنامية نتجت عن تحولات بنيوية عميقة مست الجوانب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. وينطلق من فرضية أن هذا التأخر ليس نتيجة عامل منفرد، بل هو حصيلة تفاعل معقد بين العولمة الثقافية، والتحولات القيمية، وتغيّر ميول الشباب نحو الاستقلال وتحقيق الذات، إلى جانب تفاقم الأزمات الاقتصادية والمعيشية. كما يبرز الإطار الفروق الجندرية في التأثير بهذه التحولات، ودور الإعلام العالمي في إعادة تعريف الزواج كمشروع قابل للتأجيل. ويسعى الإطار النظري إلى تحليل هذه العوامل مجتمعة، وبيان آليات تفاعلها، لفهم أعمق لأسباب تأخر سن الزواج وانعكاساته على مؤسسة الأسرة في المجتمع اللبناني المعاصر.

1-1-2- العولمة الثقافية وتحوّل المواقف الاجتماعية تجاه الزواج: تُعدّ العولمة الثقافية من أبرز القوى المفسّرة للتحولات القيمية في المجتمعات المعاصرة، إذ تعمل على نقل أنماط التفكير والسلوك والمعايير الاجتماعية عبر

وسائل الإعلام العالمية، وشبكات التواصل الاجتماعي، والتعليم، والهجرة. ووفق المقاربة السوسيولوجية، تؤدي هذه العملية إلى إضعاف المرجعيات التقليدية التي كانت تنظم مؤسسة الزواج والأسرة (Kraidy, 2006).

ومع تسارع وتيرة العولمة وثورة تكنولوجيا المعلومات، شهدت ذهنية الشباب العربي تحولات جذرية نحو قيم جديدة لم يكن لها وقع فيما مضى تتعلق بالزواج والأسرة. وفقاً لاستطلاع "بارومتر الشباب العربي" الذي أجرته مؤسسة الفكر العربي (2020)، أصبح أكثر من نصف الشباب العربي يفضلون تأسيس حياتهم المهنية وتحقيق الاستقلال المادي قبل التفكير في الزواج (سالم، 2025).

وعليه، تؤثر العولمة الثقافية سلباً في المواقف الاجتماعية التقليدية تجاه الزواج، عبر إعادة تعريفه من واجب اجتماعي إلى خيار فردي قابل للتأجيل.

2-1-2- تحوّل الميول الفردية نحو الاستقلال وتحقيق الذات: يرتبط تأخر سن الزواج ارتباطاً وثيقاً بتحوّل الميول الفردية لدى الشباب نحو الاستقلال الذاتي وتحقيق الذات. فمع توسّع فرص التعليم والعمل، لم يعد الزواج يُنظر إليه بوصفه المدخل الأساسي لبناء الهوية الاجتماعية، بل أصبح يُؤجّل إلى ما بعد تحقيق الاستقرار التعليمي والمهني.

فقدت الأسرة احتكارها لوظائف الإشباع النفسي والاجتماعي، إذ بات الفرد قادراً على تحقيق جزء كبير من طموحاته خارج الإطار الأسري. كما تشير "عبد الوهاب" (2018) إلى أن صعود قيم الاستقلال لدى النساء على وجه الخصوص ساهم في إعادة ترتيب الأولويات الحياتية، بحيث يسبق التعليم والعمل الزواج. وبالتالي، فإن تفضيل الحياة الفردية والاستثمار في الذات يشكل عاملاً مركزياً في تأجيل قرار الزواج لدى الشباب اللبناني من الجنسين (القصاص، 2008، ص. 110).

2-1-3- الفروق الجندرية في التأثير بالعولمة الثقافية: تبين الأدبيات السوسيولوجية أن تأثير العولمة الثقافية يختلف باختلاف النوع الاجتماعي. فالإناث غالباً ما يُظهرن ميولاً أكبر نحو الاستقلال التعليمي والمهني، نتيجة تحسّن فرص التعليم والعمل، وتراجع القيود الاجتماعية التقليدية المفروضة عليه (Haghihat, 2013, p. 56).

وترى "عبد الوهاب" أن المرأة العربية المعاصرة لم تعد تحصر هويتها في الدور الأسري، بل باتت تنظر إلى الزواج باعتباره خياراً يمكن تأجيله دون وصم اجتماعي شديد، خاصة في البيئات الحضرية والمتعلمة، في المقابل، يتأثر الذكور بالعولمة بشكل مختلف عن الإناث، إذ ترتبط أدوارهم التقليدية بتأمين المتطلبات الاقتصادية للزواج، ما يجعلهم أكثر حساسية للأزمات الاقتصادية (عبد الوهاب، 1978، ص. 87).
وعليه، تختلف اتجاهات الذكور والإناث تجاه الزواج تبعاً لاختلاف درجة تأثرهم بالعولمة الثقافية وبأدوار النوع الاجتماعي

2-1-4- تحوّل الميول الإنسانية كعامل وسيط: إن العولمة الثقافية لا تؤثر بشكل مباشر في قرار تأجيل الزواج، بل تعمل من خلال عامل وسيط يتمثل في تغيير الميول والقيم الفردية. فالتعرّض للثقافات العالمية يعيد تشكيل

تصورات الشباب حول النجاح، السعادة، والاستقلال، ما ينعكس على مواقفهم من الزواج (Hyndman-Rizk, 2016, p. 319).

إن التحولات الديموغرافية الحديثة المتعلقة بتأخر سن الزواج مدفوعة أساساً بتغيرات قيمية عميقة قابلة للعكس في المواقف والمعايير الثقافية نحو مزيد من الحرية الفردية وتحقيق الذات حيث تُعد التوجهات القيمية للأفراد المحدد الرئيسي لسلوكهم في الخصوبة وتكوين الأسرة، وقد أدى هذا التغير الفكري، الذي يوصف أحياناً بـ "الثورة الصامتة"، إلى رفض السلطة وهدم الهياكل المعيارية التقليدية. ويرتبط بهذا التحول الانتقال من المعايير الإيثارية التي تركز على العائلة والطفل إلى المعايير الفردانية التي تعلي من احتياجات الشخص البالغ، وأصبح الزواج وتكوين الأسرة يخضعان لمدى قدرتهما على السماح للأفراد بالازدهار كأفراد. وازدياد استقلالية وتحرر المرأة له تأثير مباشر في هذا التحول القيمي على قرارات تأجيل الزواج. وعند الربط بين العولمة وارتفاع سن الزواج يظهر تكامل بين التغير القيمي والفردانية والعولمة، حيث توفر العولمة بيئة من عدم اليقين الاقتصادي والوظيفي تدفع الشباب لتأجيل الارتباط في حين توفر القيم الفردانية الغطاء الثقافي والدافع الشخصي لإعطاء الأولوية للتعليم والمسار المهني وتحقيق الذات على حساب الزواج المبكر (Zaidi & Morgan, 2017).

2-1-5- الإعلام العالمي وإعادة تشكيل مفهوم الزواج: تلعب وسائل الإعلام العالمية دوراً هاماً في إعادة إنتاج أنماط جديدة للحياة والعلاقات الاجتماعية. فالنماذج الإعلامية السائدة تُبرز الزواج كمشروع قابل للتأجيل، يأتي بعد تحقيق الذات المهنية والمادية، أو حتى كخيار غير ضروري لتحقيق السعادة الفردية. في السياق اللبناني، يساهم هذا الخطاب الإعلامي في إضعاف التصورات التقليدية للزواج بوصفه خطوة انتقالية حتمية في مسار الحياة، ويعزز قبوله كمشروع ثانوي أو مؤجل (Kraidy, 2006, p. 39).

2-1-6- التفاعل بين العوامل الاقتصادية والثقافية: لا يمكن تفسير ظاهرة تأخر سن الزواج دون الأخذ بعين الاعتبار التفاعل الجدلي بين العوامل الاقتصادية والثقافية. فقد عانى المجتمع اللبناني منذ عام 2019 وحتى الآن من سلسلة متعاقبة من الأزمات أثرت بشكل عميق على الوضع الاقتصادي اللبنانيين وقد كشفت المديرية العامة لإدارة الإحصاء المركزي بالتكليف مرلين باخوس عن مؤشرات خطيرة تعكس حجم الأزمة المعيشية في لبنان، أبرزها:

- ارتفاع البطالة من 11% عام 2019 إلى 30% عام 2022 (ILO, 2022)
- تضخم الأسعار بنسبة 562% بين 2018 و2021، مقابل ارتفاع الأجور 92% فقط.
- تضخم إضافي بنسبة 158% بين تشرين الأول 2021 وتشرين الأول 2022.
- ارتفاع الأسعار منذ 2019 حتى أيلول 2022 بنحو 1300%.
- أكثر من نصف الأسر اللبنانية كان دخلها مطلع 2022 أقل من 2.4 مليون ليرة.

تشكّل هذه الأوضاع، عائلاً بنيوياً أمام الزواج، لكنها في الوقت عينه تكتسب شرعيتها الاجتماعية من خلال الخطاب الثقافي الحديث الذي يبرر التأجيل بوصفه خياراً عقلانياً ومتوافقاً مع قيم العصر (Moghadam, 2004, p. 137).

ووفقاً لتقرير منظمة اليونيسيف الصادر في شهر كانون الأول (2025) فلم تعد تداعيات هجرة شباب لبنان المتزايدة منذ الانهيار المالي تقتصر على الجانب الاجتماعي-الاقتصادي، بل تتعداها إلى تأثيرات ديموغرافية تطال المجتمع اللبناني وتسير به نحو الشيخوخة، خصوصاً أنها تترافق مع تراجع نسب الخصوبة لدى اللبنانيين المقيمين، بسبب تردّي الأوضاع الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي والأمني، فالتغيرات الكبيرة هي نتيجة تداخل ديناميكيات ديموغرافية طويلة الأمد مع تداعيات الصدمات التي تعرّض لها لبنان في السنوات الأخيرة. فعلى صعيد الاتجاهات الطويلة الأمد، يُظهر لبنان انخفاضاً في معدلات الخصوبة والولادات (عطوي، 2025).

خلاصة الإطار النظري

يوضح الإطار النظري أن تأخر سن الزواج في المجتمع اللبناني هو ظاهرة بنيوية ناتجة عن تفاعل العوامل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. فقد أسهمت العولمة الثقافية في إضعاف القيم التقليدية المرتبطة بالزواج المبكر، عبر تعزيز الفردانية والاستقلال وحرية الاختيار، وإعادة تعريف الزواج كخيار قابل للتأجيل. كما أدّى تحوّل ميول الشباب نحو التعليم والعمل وتحقيق الذات، إلى تأخير قرار الزواج. ويتفاعل ذلك مع الأزمة الاقتصادية الحادة التي شكّلت عوائق مادية حقيقية، جرى تبريرها ثقافياً بوصف التأجيل خياراً عقلانياً، مما يجعل تأخر الزواج نتيجة لتشابك بنيوي بين التحولات القيمية والضغوط الاقتصادية.

2-2- الدراسات السابقة

هدفت دراسة (العصيمي، 2025) إلى التعرف على أسباب تأخر سن الزواج في المجتمع السعودي في ضوء اتجاهات الشباب نحو الزواج، لا سيما مع ارتفاع نسبة العازفين عن الزواج بين الفئة العمرية 15-34 عاماً إلى 66.23% وفق تقرير الهيئة العامة للإحصاء، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي لتحليل أسباب التأخر والعوامل الموضوعية والنوعية المرتبطة بها من خلال تحليل مضمون 25 بحثاً تم تصنيفها ضمن أربعة مباحث رئيسية وفق المتغيرات المختلفة، وأظهرت النتائج أن أكثر هذه الأبحاث تناولت موضوع أسباب تأخر سن الزواج، يليه اتجاهات الشباب نحو الزواج. كما أبرزت الدراسة أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية تلعب دوراً رئيسياً في التأثير على قرار الزواج، وأن التحديات التي يواجهها الشباب اليوم تتداخل بين هذه الأبعاد، مما يجعل الفهم الشامل للظاهرة ضرورياً لوضع سياسات داعمة تساعد الشباب على الارتباط وتكوين الأسرة.

هدف تقرير (الإسكوا، 2024) "ESCWA" إلى تحليل الاتجاهات الديموغرافية في الوطن العربي: الزواج والأسرة، حيث يقدّم التقرير رؤية شاملة حول الأسرة العربية، مركّزاً على تأخر سن الزواج وتأثير الأزمة الاقتصادية والاجتماعية على قرارات تكوين الأسرة وانخفاض معدلات الإنجاب، مع تسليط الضوء على تحولات أدوار الأسرة ونصاعدها بعض المشكلات الاجتماعية، ويؤكد على أهمية سياسات الدعم الاجتماعي والاقتصادي لتشجيع الشباب على تأسيس أسرهم ضمن بيئة مستقرة، مع مراعاة التحديات الديموغرافية وتأثيرها على التنمية.

هدفت دراسة (الرويلي، 2023) إلى استكشاف العلاقة بين المستوى التعليمي والحالة الوظيفية وعوامل تأخر الزواج لدى السعوديات بمدينة الرياض، باستخدام مسح اجتماعي شمل 402 فتاة عازبة، وتوصلت إلى أن تأخر

الزواج مرتبط بعوامل اجتماعية مثل الرغبة في الاستقلال وتحقيق الذات، وعوامل اقتصادية كالسعي للاستقلال المالي وتحسين المستوى المعيشي، إضافة إلى عوامل نفسية تشمل الخوف من الالتزام والفشل، ولم تُسجل فروق دالة إحصائية بين المشاركات حول العوامل الاجتماعية حسب المستوى التعليمي، بينما ظهرت فروق دالة في العوامل الاقتصادية والنفسية حسب الحالة الوظيفية، وقد اقترحت الدراسة تقديم برامج توعوية وإرشادية لتخفيف التوتر النفسي لدى الفتيات.

رمت دراسة (Abboud, Matta & Khater, 2023) إلى استكشاف العلاقة بين البنى الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وديناميات الزواج وتكوين الأسرة من جهة أخرى في المجتمع اللبناني الذي عانى منذ تسعينيات القرن الماضي من أزمة سكن حادة رافقها تأخر ملحوظ في سن الزواج وتراجع في تكوين الأسر. واعتمدت الدراسة منهجية البحث المختلط (الكمي والكيفي)، لدراسة العلاقة بين تملك السكن وقرارات الزواج. وقد استند الباحثون إلى دراسة تقويمية لثلاثة مشاريع إسكان ميسر نفذتها الرهبانية اللبنانية المارونية، باعتبارها إحدى أبرز الجهات غير الربحية التي تدخلت لمعالجة أزمة السكن وتشجيع الشباب على الزواج في لبنان، تم جمع البيانات من 295 ممتلكاً قاموا بشراء شقق سكنية ضمن هذه المشاريع من خلال استبيانات موجهة إلى المستفيدين، إضافة إلى مقابلات شبه منظمة مع المسؤولين والقائمين على تنفيذ هذه المشاريع، كما أظهرت النتائج أن أبرز أسباب تأخر الزواج في لبنان تعود إلى عدم توافر المسكن المناسب والعمل المستقر، متقدمة بذلك على العوامل الثقافية أو القيمية، التدخلات السكنية يمكن أن تحدث أثراً اجتماعياً مباشراً في أنماط الزواج.

أما دراسة (الحاج، 2022) فقد هدفت إلى استكشاف تأثير التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على البنية الأسرية في المجتمعات العربية وتأخر سن الزواج، مشيرة إلى أن تغير السيطرة داخل الأسرة وأساليب الحوار بين الآباء والأبناء، إلى جانب الأزمات الاقتصادية والعولمة والتكنولوجيا الحديثة، أسهم في تأجيل الزواج وإحداث آثار نفسية واجتماعية على الشباب والأسرة، واعتمدت الدراسة منهجاً كمياً ونوعياً لجمع بيانات حول آراء العائلات والشباب، مؤكدة على أهمية وضع سياسات اجتماعية تراعي هذه التحولات لدعم الأسرة والشباب وتحقيق التوازن بين التقاليد والتحديث.

يرصد تقرير (United Nations Development Program (UNDP) & Central Administration of Statistics (CAS), 2021) أوضاع الزواج في لبنان من خلال بيانات المسوح الأسرية للأشخاص بعمر 15 سنة فأكثر، موضحاً أن أكثر من نصف النساء والرجال متزوجون في 2018-2019، مع ارتفاع نسبة غير المتزوجين بين الرجال مقارنة بالنساء، وارتفاع نسب الطلاق والتمل لدى النساء. كما يظهر أن متوسط سن الزواج الأول أقل لدى النساء (25.6 سنة) مقارنة بالرجال (30.7 سنة) ويزداد مع ارتفاع المستوى التعليمي والانخراط في العمل، خاصة لدى النساء. وتشير النتائج إلى تحولات تدريجية في أنماط الزواج اللبناني، تتمثل في تأخر الزواج، تراجع الزواج المبكر، وازدياد قبول الزواج المتأخر أو البقاء دون زواج، خاصة بين الفئات العمرية الأكبر.

هدفت دراسة (عبد الله، 2019) التعرف على ظاهرة تأخر سن الزواج لدى المرأة اللبنانية وتأثيره السلبي على نظرة المجتمع وتقدير الذات لديها. كما هدفت الدراسة إلى رصد تأخر الزواج لدى العازبات وطرح حلول تمكينية.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واعتمدت على الأدبيات والمقابلة والاستمارة لجمع البيانات، بلغت عينة الدراسة 837 امرأة عزباء ومتزوجة من عمر 28 وما فوق من كافة المناطق اللبنانية مع تركيز على بيروت الكبرى وذلك بهدف المقارنة في موضوع الثقة بالنفس ونظرة المجتمع. أبرز النتائج: توجد علاقة دالة احصائياً بين تقدير الذات ومستوى التعليم، وبين الثقة وعمل المرأة، وبين تقدير الذات والحالة الاجتماعية، وأن المرأة اللبنانية لا تزال تولي الزواج والإنجاب أولوية حياتية.

هدفت دراسة (Geist, 2017) استكشاف الاتجاهات المتزايدة نحو انخفاض معدلات الزواج وتأخر سن الزواج في أوروبا والولايات المتحدة. ومن خلال تحليلات السلاسل الزمنية، تُظهر الدراسة أهمية السياقين الاقتصادي والنوعي (المرتبط بالجنس) في فهم تكوين الزواج. وتشير التحليلات إلى أنّ العلاقة بين السياق الاقتصادي ومعدلات الزواج تضعف بمرور الوقت، بينما يبقى دور المساواة بين الجنسين والسياق السياسي والاجتماعي مستقرًا. كما تتناقص الفروقات في سن الزواج الأول بين المجموعات السياسية المختلفة. وعلى الرغم من أنّ ارتفاع مستوى المساواة بين الجنسين يرتبط باستمرار بتأخر سنّ الدخول في الزواج، فإنّ العلاقة بين السياق الاقتصادي وسنّ الزواج الأول تشهد تحولًا. وتشير التغيرات في العوامل المتنبئة بأنماط الزواج بين الدول بمرور الزمن إلى أنّ مؤسسة الزواج ذاتها تشهد تحولاً بنيويًا.

هدفت دراسة (عبد النور، 2016) إلى استكشاف تأخر سن الزواج في لبنان من منظور اقتصادي وقيمي، موضحة أن الأزمات الاقتصادية والبطالة وغلاء المعيشة، إلى جانب التحولات الاجتماعية مثل التركيز على التعليم والعمل والرغبة في الاستقلالية، تسهم في تأجيل الزواج. كما تبين الدراسة أن الظاهرة تؤثر نفسيًا واجتماعيًا على الشباب، مظهرة زيادة القلق والرضا العام عن الحياة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وجمعت بيانات ميدانية لتحليل الاتجاهات والرؤى المتعلقة بالزواج.

هدفت دراسة (شرادي وكركوش، 2014) إلى استكشاف أسباب تأخر سن الزواج في البلدان العربية، مع التركيز على الجزائر، اعتمادًا على بيانات ومسوح رسمية ودولية، وتشير إلى تزايد أعداد العزاب خصوصًا في الفئة العمرية 25-29 سنة، حيث ارتفعت نسب العزوبة بين الذكور من 49% عام 1987 إلى 85% عام 2002. وترتبط الدراسة الظاهرة بعوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية ونفسية، مع إبراز آثارها السلبية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والنفسي. والصحي للفتيات والشباب، وتخلص إلى أن المجتمعات العربية لم تواجه هذه التغيرات الاجتماعية بشكل فعال، مشيرة إلى أن بعض الحلول المقترحة، مثل نظام تعدد الزوجات في الإسلام، قد تساعد في التخفيف من الظاهرة وتحقيق بعض العدالة الاجتماعية.

ومن خلال تحليل الدراسات السابقة، يتضح ما يلي:

- **من حيث الفترة الزمنية:** تمتد الدراسات من عام 2016 حتى 2024، ما يتيح تتبع تطور الظاهرة من مرحلة ما قبل الأزمة اللبنانية إلى ما بعدها، ويمنح البحث الحالي بعدًا زمنيًا تفسيريًا.
- **من حيث الأهداف:** ركزت معظم الدراسات على فهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية المسببة لتأخر الزواج، مع تباين في إدماج الجوانب النفسية والقيمية.

- **من حيث المناهج:** تنوعت بين الوصفي، والتحليلي، والطولي، والمقارن، مما يفتح المجال أمام الباحثة لاعتماد المنهج الوصفي التحليلي.
- **من حيث العينات:** تباينت بين بيانات وطنية رسمية (الإسكوا) وعينات شبابية محددة (عبد النور)، وأخرى مجتمعية عربية موسعة (الحاج)، وأوروبية كبرى (جيسست). هذا التنوع يدعم المقارنة البينية ويثري الإطار التحليلي.
- **من حيث المعالجات الإحصائية:** اتسمت أغلب الدراسات بالاعتماد على التحليل الوصفي والانحداري، فيما استخدمت الدراسات الأجنبية أساليب أكثر تعقيداً كالتحليل الطولي. ويمكن الاستفادة من هذا التنوع في تصميم تحليل إحصائي يجمع بين التوصيف والارتباط والاختلافات بين المتغيرات في البحث الحالي.
- **من حيث الاستفادة العامة:**

- تتيح الدراسات العربية بناء إطار نظري محلي واقعي للظاهرة في لبنان.
- وتقدم الدراسات الأجنبية منظوراً مقارناً عالمياً يساعد على تفسير التحولات من منظور أوسع.
- كما تسهم مجتمعة في صياغة فرضيات البحث الحالي، من خلال توفير أسس منهجية ونتائج كمية ونوعية يمكن مقارنتها بنتائج الدراسة الميدانية التي ستجرى.

مشكلة البحث وأسئلتها وفرضياتها

3-1- مشكلة البحث: تواجه المجتمعات العربية عموماً، واللبناني خصوصاً، تحولات قيمية عميقة تُعيد تشكيل بنية الأسرة وتصورات الأفراد حولها. فقد كان الزواج، في الماضي القريب، يُعدّ معياراً للنضوج الاجتماعي والاستقرار وكان الزواج في الماضي القريب يعتبر شأناً عائلياً واجتماعياً وليس شأناً خاصاً يعود لرغبة الفرد وقناعاته من ناحية التوقيت أو اختيار شريك الحياة، غير أن التغيرات الاجتماعية المتسارعة بدلت القواعد والمعايير ومن هذه المعايير "سن الزواج" الذي تقوم الباحثة بدراسة أبرز عوامل ارتفاعه.

ان ظاهرة تأخر سن الزواج أضحت واقعاً ملحوظاً في المجتمع اللبناني ومع غياب الإحصاءات الرسمية لهذه الظاهرة فإن العديد من الدراسات الدولية والمحلية وبالاعتماد على الدراسات المتوفرة عن سن الزواج مثل تقرير الإدارة المركزية للإحصاء و UNDP الصادر في فبراير 2022، قد أظهر أن متوسط سن الزواج ارتفع في لبنان، حيث أصبح 32.5 سنة للرجال و 26،9 سنة للنساء ، بينما أشار تقرير صادر عن "الدولية للمعلومات" في فبراير 2021 إلى انخفاض معدلات الزواج والولادات في عام 2020 مقارنةً بمتوسط السنوات الخمس السابقة، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في لبنان. وهذا يُشير إلى التزايد المضطّر لسن المقبلين على الزواج الأول من الجنسين ويعتبر العمر عند الزواج الأول من أبرز المؤثرات على الخصوبة والإنجاب، وهو يتأثر بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمعطيات الثقافية. وكلنا على بينة بأن مظاهر العولمة الثقافية بما تتضمنه من انفتاح إعلامي، وتنوع فكري، وتبادل رمزي للقيم، قد أسهمت في تغيير أولويات الفرد وميله إلى الاستقلال الذاتي وتأجيل

الارتباط الأسري. وفي ضوء ذلك، برزت ظاهرة تأخر سن الزواج كأحد المظاهر الاجتماعية الجديدة التي تعبر عن التحول في ميول الإنسان المعاصر وتغير نمط تفكيره، بحيث لم يعد الزواج يُنظر إليه كضرورة اجتماعية، بل كخيار شخصي. مؤجل إلى ما بعد تحقيق الذات مادياً ومهنياً ونفسياً. والتساؤل المحوري الذي نطرحه هو: ما هي أبرز العوامل المؤثرة على تصاعد ظاهرة تأخر سن الزواج في المجتمع اللبناني خلال السنوات الأخيرة التي شهدت أزمات متلاحقة منها أزمة 2019 الاقتصادية التي أدت إلى تدني قيمة العملة الوطنية وتضاؤل الإنتاجية وتراجع فرص العمل، إضافة إلى جائحة كورونا و انفجار المرفأ والاعتداءات الإسرائيلية حيث طالت آثار الأزمات التي ذكرت المجتمع اللبناني بوابل من الضرر. كان له وقعه على تأخر سن الزواج، وقد تزامنت كل هذه الأحداث، مع انتشار وسائل **العولمة الثقافية** من خلال الانفتاح الإعلامي والثقافي الذي يعمل على إعادة تشكيل القيم الاجتماعية المرتبطة بالزواج والأسرة كما تؤكد العديد من الدراسات على التصاعد في ارتفاع اعمار المقدمين على الزواج وتناقص اعدادهم وتزايد اعداد العزاب من الجنسين. تشكل هذه الظاهرة نقطة بحثية مهمة نظراً لتأثيرها على نظامين اجتماعيين أساسيين يقدمان مجموعة من الوظائف الأساسية لكافة المجتمعات وهما نظام الزواج ونظام الأسرة. وتكمن إشكالية هذه الدراسة في محاولة فهم هذا التحول من خلال الربط بين العولمة الثقافية كعامل خارجي مؤثر على تغير الميول والقيم كعامل داخلي، والأزمات الاقتصادية والأمنية التي تكبدها اللبنانيون في تفسير تأخر سن الزواج في المجتمع اللبناني. فهل أدت العولمة الثقافية فعلاً إلى إعادة تشكيل التصورات الاجتماعية حول الزواج؟ وهل ساهم التحول في ميول الفرد وتوجهاته في جعل الزواج أولوية ثانوية ضمن منظومة قيم جديدة؟ أو ان عدم الإقدام على الزواج مرتبط بشكل أولي بالظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية التي سادت لبنان في السنوات الأخيرة.

3-2- التساؤلات

- ما هي العوامل المؤدية إلى ازدياد ظاهرة تأخر سن الزواج في المجتمع اللبناني؟
- هل تختلف العوامل المؤثرة على تأخير سن الزواج في المجتمع اللبناني تبعاً للنوع الاجتماعي؟
- هل يؤثر مستوى التحصيل العلمي على نوعية العوامل المؤدية إلى تأخر سن الزواج لدى العزاب من الجنسين في لبنان؟
- إلى أي مدى يؤثر الانتماء الطائفي في تأخر سن الزواج؟ وهل تختلف العوامل المؤدية إلى التأخر باختلاف الطائفة؟
- إلى أي مدى يؤثر الدخل في تأخر سن الزواج؟ وهل تختلف العوامل المؤدية إلى التأخر باختلاف الدخل؟

3-3- الفرضيات

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة في العوامل المؤدية إلى تأخر سن الزواج تعزى إلى متغير النوع الاجتماعي.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة في العوامل المؤدية إلى تأخر سن الزواج تعزى لمتغير مستوى التحصيل العلمي.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين افراد العينة في العوامل المؤدية الى تأخر سن الزواج تعزى لمتغير الانتماء الطائفي.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين افراد العينة في العوامل المؤدية الى تأخر سن الزواج تعزى لمتغير الدخل.

4- أهمية البحث

4-1 أهداف البحث

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف العلمية الآتية:

1. التعرف على طبيعة العوامل المؤدية الى ازدياد ظاهرة تأخر سن الزواج في المجتمع اللبناني.
2. رصد الفروق في الأسباب الدافعة الى تأجيل الارتباط الزوجي في المجتمع اللبناني تبعاً للنوع الاجتماعي.
3. التعرف على أثر مستوى التحصيل العلمي في تأخر سن الزواج في المجتمع اللبناني.
4. الكشف عن تأثير الانتماء الطائفي في تغيير منظومة القيم والمواقف تجاه الزواج في المجتمع اللبناني.
5. التعرف على أثر الدخل الشهري في تأخر سن الزواج في المجتمع اللبناني.

4-2 أهمية البحث

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسعى إلى معالجة قضية اجتماعية وثقافية معاصرة تتزايد حدّتها في المجتمع اللبناني، وهي تأخر سن الزواج لدى الشباب والشابات. وتكتسب هذه الظاهرة أهميتها من كونها تؤثر على بنية الأسرة اللبنانية واستقرارها القيمي والاجتماعي، ما يجعل تحليلها ضرورياً لفهم التحولات المعاصرة في المجتمع.

وتتميز الدراسة بمحاولتها ربط العوامل المؤثرة في تأخر الزواج بصورة شاملة، بما في ذلك: العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وتأثير العولمة، والفروق الجندرية، ومستوى التعليم، والانتماء الطائفي. ويتيح هذا الربط فهماً أعمق لتفاعل هذه العوامل مع بعضها وتأثيرها في إعادة ترتيب أولويات الشباب اللبناني تجاه الزواج، بما يتوافق مع فرضيات الدراسة المتعلقة بتأثير العولمة الثقافية، الميول الفردية، الفروق الجندرية، والدور الوسيط للقيم الفردية، إضافة إلى التفاعل بين العوامل الاقتصادية والثقافية.

كما تسهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة السوسيولوجية اللبنانية والعربية من خلال تقديم دراسة ميدانية حديثة حول ظاهرة نادرة البحث في السياق المحلي، مما يعزز الأدبيات المتعلقة بالزواج، العولمة، والتحولات الاجتماعية، ويقدم رؤية تحليلية متكاملة لسلوك الشباب اللبناني في ظل التحديات الاقتصادية والثقافية المعاصرة.

5- محددات الدراسة

- الحدود الزمانية: استغرق اعداد هذه الدراسة الفترة الممتدة من ١٥ / ١١ / ٢٠٢٥ وحتى ٢٠٢٦/٢/٤.

- **الحدود المكانية:** شملت الدراسة عينة متاحة مؤلفة من (١٧٦) مفردة ينتمون إلى مدن وقرى في كافة المحافظات في لبنان.
- **الحدود الموضوعية:** اهتمت الدراسة بسبر على العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج في لبنان بظل الظروف الراهنة وتحليلها وذلك حسب آراء العزاب من الجنسين الذين تراوحت أعمارهم بين ال (٢٩) سنة حتى (٤٥+).

6- مصطلحات البحث وتعريفاتها

6-1- مفهوم الزواج: يرى (Westermarck, 1981) أن الزواج ليس مجرد اقتران بيولوجي، بل مؤسسة اجتماعية تقوم على علاقة دائمة نسبياً بين رجل وامرأة تهدف إلى تنظيم السلوك الجنسي. وضمان رعاية النسل واستقرار الأسرة، والزواج عنده يتجاوز البعد الفردي إلى البعد الاجتماعي وهو أحد الأسس المنظمة للنظام الاجتماعي. وترى الباحثة أن هذا المفهوم العريق لا يزال يُعبّر إلى درجة كبيرة عن معنى الزواج في العصر- الحالي، فمع ان الزواج يتم لأسباب كثيرة ويحقق وظائف متعددة للفرد والمجتمع فهو لا يزال يعتبر في المجتمع العربي على الأقل، نقطة الانطلاق لتكوين أسرة وإنجاب الأطفال والعيش مع الشريك باستقرار.

6-2- مفهوم تأخر سن الزواج: يُشير تأخر سن الزواج إلى تجاوز الفرد العمر الاجتماعي أو الثقافي المتوقع للزواج في مجتمعه، أي عندما يتأخر عن العمر الذي يُعتبر فيه الزواج حدثاً طبيعياً ضمن دورة الحياة الاجتماعية. وهو ظاهرة ترتبط بجملة من العوامل الاقتصادية، والثقافية والنفسية والاجتماعية. إنّ تأخر سن الزواج هو الحالة التي يتجاوز فيها الشاب أو الفتاة سنّ الزواج المتعارف عليه اجتماعياً دون أن يدخل في علاقة زواج فعلية، سواء بسبب ظروف اقتصادية، أو قناعات فكرية، أو تحولات قيمية ناجمة عن التأثيرات الثقافية العالمية. (الحاج، 2022، ص. 86). وترى الباحثة أن تأخر سن الزواج يُقاس في هذه الدراسة بالعمر الزمني الذي يتجاوز فيه الفرد عمر 32 سنة للذكور و29 سنة للإناث دون زواج، مع الأخذ بعين الاعتبار الأسباب الذاتية كالميول الشخصية والموضوعية كالتأثير الثقافي والاقتصادي.

6-3- مفهوم العولمة الثقافية: العولمة الثقافية هي عملية تفاعل وتبادل بين الثقافات العالمية، تؤدي إلى انتشار القيم والممارسات والأنماط السلوكية عبر وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، مما يحدث تآكلاً تدريجياً في الخصوصية الثقافية المحلية، بالتالي هي انتقال الأنماط الفكرية والاجتماعية من المجتمعات الغربية إلى المجتمعات النامية عبر قنوات الإعلام والتكنولوجيا الرقمية، بما يخلق نموذجاً عالمياً للهوية والسلوك يؤثر في توجهات الأفراد واختياراتهم الشخصية، ومنها الزواج (Giddens, 2019, p. 76). وتُقاس العولمة الثقافية في هذه الدراسة من خلال مؤشرات التعرّض للمحتوى الإعلامي الغربي، ومستوى استخدام شبكات التواصل، ومدى تبني قيم الفردانية والتحرر الثقافي في القرارات الشخصية، خاصة ما يتعلق بالزواج والعلاقات.

6-4- مفهوم العوامل الاقتصادية: تشير هذه العوامل إلى الظروف والمتغيرات التي تحكم النشاط الاقتصادي في المجتمع، وتؤثر في القرارات الفردية والجماعية المتعلقة بالعمل والاستهلاك والإنتاج والدخل (Mainkiw, 2021). وتقصد الباحثة بالعوامل الاقتصادية: مستوى الدخل الشهري، الاستقرار الوظيفي، معدلات البطالة، القدرة

الشرائية، تكاليف المعيشة وأسعار السلع والخدمات، إضافة إلى القدرة على تأمين الحاجات الأساسية مثل السكن والتعليم والصحة.

5-6- مفهوم الإعلام الرقمي: المنصات والتقنيات الاتصالية التي تعتمد على التكنولوجيا الرقمية والإنترنت في إنتاج المحتوى وتخزينه وتبادلته تفاعلياً بما يتيح للمستخدمين استقبال الرسائل الإعلامية وايضاً المشاركة في صناعتها ونشرها، مما يحول الاتصال من نمط أحادي الاتجاه إلى نمط تشاركي شبكي عابر للزمان والمكان (Flew, 2021). وقد اختارت الباحثة الإعلام الرقمي حصراً نظراً لشيوع استعماله وسعة استخدامه في المجتمع اللبناني، ونقصد بالإعلام الرقمي المنصات الإعلامية التي يتعرض لها الأفراد وعبر الإنترنت مثل مواقع الأخبار الإلكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي، مثل: إنستغرام، أكس، فيسبوك، تيك توك وغيرها..

6-6- مفهوم التحول في ميول الفرد المعاصر: ويقصد به التغير في أنماط الاهتمام والرغبات والسلوكيات التي توجه خيارات الإنسان، كنتيجة للتغيرات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، بحيث يصبح الفرد أكثر تمحوراً حول ذاته واستقلاله عن الأطر التقليدية، فإذاً هو التحول في توجهات الأفراد نحو تفضيل الحياة الفردية، وتحقيق الذات، وتأجيل الارتباطات الاجتماعية التقليدية مثل الزواج أو الإنجاب، مقابل التركيز على الحرية الشخصية والإنجاز المهني (Bauman, 2020, p. 109). ويُقاس هذا المفهوم من خلال اتجاهات المبحوثين نحو الاستقلال الذاتي، ورفض الالتزام الأسري المبكر، وتفضيل العلاقات المرنة أو غير الرسمية، بما يعكس أثر العولمة على بنية الميول الفردية.

7- منهجية البحث وإجراءاته (أداة الدراسة والإجراءات والمنهج المتبع بالدراسة)

1-7- منهج البحث: انطلاقاً من طبيعة موضوع الدراسة المعنونة بـ العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج في المجتمع اللبناني، تمّ اعتماد **المنهج الوصفي التحليلي** لملاءمته دراسة الظواهر الاجتماعية المركبة التي تتقاطع فيها الأبعاد الاقتصادية والثقافية والقيمية. إذ يتيح هذا المنهج فهماً شاملاً للواقع اللبناني من خلال وصف مظاهر تأخر الزواج وتحليلها تفسيرياً في ضوء العوامل الاقتصادية والثقافية للعولمة، وما أفرزته من تغيرات في القيم وأنماط التفكير والسلوك الفردي. كما يسمح التوظيف الكمي بقياس العلاقة بين التعرض للعولمة الثقافية والتحول في ميول الشباب نحو الزواج عبر استبيانات كمية تُحلّل إحصائياً لاختبار فرضيات الدراسة باستخدام مؤشرات النسب والمتوسطات والارتباطات، وتساهم أسئلة الرأي التي وضعت في الاستمارة في الكشف عن الأبعاد النفسية والقيمية الكامنة وراء تأجيل الزواج، واستجلاء المعاني الذاتية المرتبطة بمفاهيم الاستقلال وتحقيق الذات في ظل الثقافة المعولمة. ويتيح اختيار هذا المنهج لما يوفره من توازن في الدقة الإحصائية مقارنة واقعية ومعمقة لظاهرة تأخر الزواج في سياقها اللبناني الاجتماعي المعاصر.

2-7- المجتمع والعينة: تم تحديد مجتمع الدراسة ليشمل الشباب والشابات اللبنانيين الذين يمثلون الفئة العمرية للذكور من 31 وما فوق، والإناث من 29 وما فوق، باعتبارها الفئة الأكثر تأثراً بظاهرة تأخر سن الزواج من حيث التحديات الاقتصادية والتحويلات القيمية والاجتماعية، وهي الفئة التي يقع على عاتقها اتخاذ قرارات تتعلق بتأسيس الأسرة في ظل الأوضاع الاقتصادية والتحويلات الثقافية الراهنة. وقد تم التركيز على الأفراد

المقيمين في المناطق الحضرية الكبرى في محافظات: بيروت، طرابلس عكار، الجنوب، البقاع وجبل لبنان إلى جانب عينة من المناطق الريفية للمحافظات لضمان التنوع الاجتماعي والثقافي. وتكوّنت عينة الدراسة من (176) مشاركاً ومشاركة، واعتمدت الباحثة العينة المتاحة، تم ارسال الاستبيان الكترونياً، وقد شملت العينة مشاركين من مختلف المحافظات اللبنانية السبع، بما يعكس تنوعاً جغرافياً يساهم في تعزيز تمثيل العينة لمختلف البيئات الاجتماعية والثقافية في لبنان.

وفيما يلي عرضٌ للتحليلات الإحصائية الوصفية التي تصف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، والمتعلقة بمتغيرات: (النوع الاجتماعي، العمر، والتحصيل العلمي، والوضع الوظيفي، الانتماء الطائفي، والدخل الشهري) لضمان تمثيلها لكافة أطراف المجتمع اللبناني، ويوضحها الجدول (1)

الجدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الديموغرافية

النسبة المئوية%	الجنس		المتغير			
	إناث	ذكور				
%19.9	-	35	ذكور	الجنس		
%80.1	141	-	إناث			
%100	141	35	المجموع			
%10.8	-	19	35-31	أعمار الذكور	العمر	
%4.5	-	8	44-36			
%4.5	-	8	+45			
%38.1	67	-	34-29	أعمار الإناث		
%25.0	44	-	44-35			
%17.0	30	-	+45			
%20.45	27	9	قبل الجامعي	التحصيل العلمي		
%50	71	17	جامعي / بكالوريوس			
%29.55	43	9	دراسات عليا			
%100	141	35	المجموع			
%40.34	52	19	مسيحي	الانتماء الطائفي		
%59.66	89	16	مسلم			
%100	141	35	المجموع			

%42.61	62	13	أقل من \$500	الدخل الشهري
%35.23	48	14	\$1000 - \$500	
%14.20	22	3	\$2000 - \$1000	
%7.96	9	5	أكثر من \$2000	
%100	141	35	المجموع	

وتبين من الجدول رقم (1) أن:

1. طغيان الإناث في العينة: كما رأينا، الإناث يشكلن الغالبية الساحقة (80.1%). وذلك بسبب هجرة الشباب المنتشرة بشكل كبير في المجتمع اللبناني، إضافةً إلى طبيعة الذكور غير المتقبلة للمشاركة في الاستطلاعات، وقد رفض عدد من الذكور الإجابة على الاستبيان لعدم الرغبة في الإجابة.
2. حددنا عمر الإناث من 29 وما فوق والذكور من 31 وما فوق تماشياً مع اعتبارات الخصوبة التي تضعف لدى الإناث ابتداءً من سن الأربعين وتنعدم في الخمسين تقريباً، في حين أن الخصوبة لدى الذكور أقل تأثراً بعامل العمر.
3. التحصيل العلمي: نجد أن 29.55% من أفراد العينة حاصلين على شهادة دراسات عليا، هذا يفسر لنا جزئياً لماذا يتأخر سن الزواج في المجتمع اللبناني، فالشبان والشابات يواصلن تعليمهن العالي، ويصبحن أكثر طموحاً وتطلعاً لعمل مستقل، مما يقلل من "مؤهلات الزواج" التقليدية التي تبحث عنها المجتمعات المحافظة، أو يجعل الفرد أكثر تردداً في القبول بشريك لا يوازي مستواه التعليمي.
4. الدخل الشهري: نلاحظ أن 42.61% من أفراد العينة يقعون ضمن فئة الدخل الشهري (أقل من \$500). وهذا مؤشر على العجز الاقتصادي وهو "مانع قوي" للزواج، حيث يستحيل مع هذا الدخل الضعيف تأمين مسكن أو نفقات زواج، مما يفسر جزءاً كبيراً من تأخر سن الزواج.
5. التوزيع الطائفي: نلاحظ أن العينة تضم 40.34% من المسيحيين، و59.66% من المسلمين، وهذا العدد يعكس توافقاً مع واقع المجتمع اللبناني حيث التقديرات السكانية تفيد بأن تعداد اللبنانيين المسلمين يزيد عن المسيحيين، كما تدل هذه النسبة على أن تأخر سن الزواج هو مشكلة اقتصادية اجتماعية تشمل الطوائف كافة.

3-7- أداة جمع البيانات: الاستبيان

تم اختيار الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات الكمية نظراً لقدرته على الوصول إلى عدد كبير من المشاركين بطريقة منهجية ومنظمة، مما يساعد في تحديد مدى انتشار ظاهرة تأخر الزواج بين فئات المجتمع اللبناني المختلفة، ورصد العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المرتبطة بها. ويهدف الاستبيان إلى قياس اتجاهات وآراء الشباب والشابات اللبنانيين تجاه مفهوم الزواج، ورصد تأثير العولمة الثقافية في إعادة تشكيل تصوراتهم

حول قيم الارتباط الأسري، إضافة إلى الكشف عن التحولات التي طرأت على أولوياتهم الحياتية وخياراتهم الشخصية في ظل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة، وهو ما ينسجم مع الطرح البنيوي-الثقافي في تفسير التغير الاجتماعي.

قامت الباحثة بتصميم استبيان يهدف إلى تحديد العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج لدى الشباب في المجتمع اللبناني، وذلك بعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة في المجال، اشتمل الاستبيان على أسئلة مغلقة متعددة الخيارات وأخرى مفتوحة، بهدف الجمع بين القياس الكمي للاتجاهات، وإتاحة مساحة محدودة للتعبير عن الميول الفردية، مع التركيز على الأبعاد الثقافية والنفسية والاجتماعية المرتبطة بتأخر الزواج. (ملحق رقم 1)

ويتكوّن الاستبيان من ثلاثة أقسام، وهي:

- **القسم الأول:** يتناول البيانات الديموغرافية، ويضم متغيرات النوع الاجتماعي، العمر، التحصيل العلمي، والوضع الوظيفي، الانتماء الطائفي، والدخل الشهري.
- **القسم الثاني:** يضم أسئلة مفتوحة توضح الاتجاهات العامة لأفراد العينة نحو الزواج وتأخر سنّه.
- **القسم الثالث:** يضم 29 بنداً موزعين على أربعة محاور رئيسية، تمثل الأبعاد الأساسية للظاهرة المدروسة، وهي:
 - **العوامل الاجتماعية والثقافية المرتبطة بتأخر سن الزواج وتشمل 9 بنود.**
 - **العوامل الاقتصادية وتشمل 10 بنود.**
 - **العوامل المتعلقة بوسائل الإعلام وتشمل 5 بنود.**
 - **العوامل الذاتية وتشمل 5 بنود.**

يتم تقدير درجات الاستبيان وفقاً لتدرج ليكرت الثلاثي 3= أوافق، 2= محايد، 1= لا أوافق. ويبيّن الجدول رقم (2) توزيع البنود على كل محور، بما يعكس التوازن بين المتغيرات، ويخدم الأهداف التحليلية للدراسة

الجدول رقم (2) محاور الاستبيان ونطاق الدرجات الكلية لكل محور وفق مقياس ليكرت الثلاثي

المحور	عدد البنود	نطاق الدرجة الكلية	تفسير الدرجة المرتفعة	نطاق الدرجة الكلية
العوامل الاجتماعية والثقافية	9	9 - 27	ارتفاع تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية على تأخر الزواج	9 - 27
العوامل الاقتصادية	10	10 - 30	ارتفاع تأثير العوامل الاقتصادية على تأخر الزواج	10 - 30
العوامل المتعلقة بوسائل الإعلام	5	5 - 15	ارتفاع تأثير وسائل الإعلام على تأخر الزواج	5 - 15
العوامل الذاتية	5	5 - 15	ارتفاع تأثير العوامل الذاتية على تأخر الزواج	5 - 15

الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة: طُبِّقت الباحثة المقياس على عينة استطلاعية بلغت (20) مفردة، وقامت بحساب معاملات ارتباط بيرسون بين العبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وتراوحت قيم معاملات الارتباط بين (0.488 - 0.866) وجميع هذه القيم ذات دلالة إحصائية، وتقع ضمن الحدود المقبولة، مما يدل على أن المقياس يتمتع بدرجة مناسبة من الصدق، ويوضحها الجدول رقم (3)

الجدول رقم (3) قيم معاملات الارتباط بين كل عبارة والمحور الذي تنتمي إليه (ملحق رقم 2)

المحور	عدد البنود	مدى معاملات الارتباط (ر)	الدرجة الكلية للمحور
العوامل الاجتماعية والثقافية	9	0.488 – 0.750	9 – 27
العوامل الاقتصادية	10	0.546 – 0.848	10 – 30
العوامل المتعلقة بوسائل الإعلام	5	0.488 – 0.759	5 – 15
العوامل الذاتية	5	0.637 – 0.866	5 – 15

*قيمة "ر" عند درجة حرية (18) وعند مستوى (0.05) $0.444 \leq$

**قيمة "ر" عند درجة حرية (18) وعند مستوى (0.01) $0.561 \leq$

وقامت الباحثة بحساب ثبات الاستبيان على العينة الاستطلاعية ذاتها، حيث استخدمت معاملات ألفا كرونباخ للمحاور، والتي تراوحت بين (0.623 و0.866)، وهي قيم ذات دلالة إحصائية مقبولة، مما يعني أن المقياس يتمتع بدرجة مناسبة من الثبات، ويوضحها الجدول رقم (4)

الجدول رقم (4) معاملات ثبات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبيان

المحاور	معامل ألفا كرونباخ
العوامل الاجتماعية والثقافية	0.756
العوامل الاقتصادية	0.866
العوامل المتعلقة بوسائل الإعلام	0.623
العوامل الذاتية	0.850

وبعد مراجعة الاستبيانات للعينة الاستطلاعية، تبين للباحثة انه يحتاج الى تعديلات لغوية في بعض الأسئلة وبعد التعديل، تم التوزيع الإلكتروني للعينة الفعلية.

8- عرض نتائج البحث ومناقشتها

8-1- النتائج الوصفية للاتجاهات العامة لأفراد العينة نحو الزواج وتأخر سنّه: لقياس الاتجاهات العامة لأفراد العينة نحو الزواج وظاهرة تأخر سن الزواج، فقد اشتمل القسم الثاني من الاستبيان على أربعة أسئلة عامة تستهدف استكشاف رأي المشاركين في العمر المناسب للزواج، وتغيّر سن الزواج في الوقت الحالي مقارنة بالتسعينات، ومدى اعتبار الزواج ضرورة فردية، بالإضافة إلى تصورات المشاركين حول الخسائر المحتملة في حال العزوف عن الزواج، ولتوضيح آراء المشاركين تم تحليل إجاباتهم على هذه الأسئلة تحليلاً وصفيّاً من خلال حساب التكرارات والنسب المئوية، ويوضحها الجدول رقم (5)

الجدول رقم (5) توزيع استجابات أفراد العينة حول الاتجاهات العامة نحو الزواج وتأخر سنّه

السؤال	بدائل الإجابة	التكرار	النسبة المئوية%
ما هو العمر المناسب للزواج برأيك؟	24-18	15	8.5%
	30-25	103	58.5%
	35-31	51	29.0%
	40-36	6	3.4%
	+40	1	0.6%
هل ترى أن الأقدام على الزواج أصبح اليوم يتم في سن متأخر بالمقارنة مع التسعينيات من القرن الماضي؟	نعم	168	95.5%
	لا	8	4.5%
هل تعتبر أن الزواج أمر لا بد منه لكل فرد؟	نعم	66	37.5%
	حسب الظروف	76	43.2%
	لا	34	19.3%
ما هو أكثر ما ستخسره في حال العزوف عن الزواج؟	الاستقرار	48	27.3%
	الأطفال	107	60.8%
	دعم الشريك	18	10.2%
	لا خسارة	3	1.7%

يتبين من الجدول رقم (5) الذي يبين استجابات أفراد العينة حول الاتجاهات العامة نحو الزواج وتأخر سنّه بأن النسبة الأكبر 58.5% ترى بأن العمر بين 25-30 هو الأنسب للزواج، علماً بأن الواقع لا يعكس هذا الأمر وهذا ما يدل على أن التأخر في الإقدام على الزواج لا ينبع من رغبة المتأخرين وإنما من عوامل أخرى، بينما كانت النسبة الثانية وهي 29% كانت للذين يرون أن 31 - 35 هو السن الأفضل للزواج، أما الذين يعتقدون بأن عمر ما فوق الأربعين هو المناسب لا يتعدون 0.6%.

ويأتي السؤال "هل ترى أن الأقدام على الزواج أصبح اليوم يتم في سن متأخر بالمقارنة مع التسعينيات من القرن الماضي؟" ليؤكد الإجابة على السؤال الأول حيث أن 95.5 من مفردات العينة يرون بأن الإقدام على الزواج اليوم أصبح متأخراً عن التسعينيات.

أما السؤال "هل تعتبر أن الزواج أمر لا بد منه لكل فرد؟" يبين بأن 19.3% من أفراد العينة يرون بأنه يمكن الاستغناء عن الزواج في حين أن 37.5% يرون بأنه أمر ضروري وتركت 43.2% أمر الزواج لظروف كل شخص، وهذا يعبر عن وجود نسبة وازنة ترغب في الإقدام على الزواج ونسبة أكثر لا ترفض الزواج ولكنها تترك أمر الزواج للظروف التي قد تكون اقتصادية على الأغلب.

أما عن الخسارة العظمى في حال العزوف عن الزواج فقد أكد 60.8% أنهم سيتأسفون على عدم إنجاب أطفال، وهذا يعني أن هذه الفئة تملك الرغبة الأكيدة في الإقدام على الزواج كونه الخطوة الأكيدة التي تسبق تكوين أسرة، تمهيداً للإنجاب. في حين أن نسبة 27.3%، سيخسرون الاستقرار، و10.2% يرون أنهم سيخسرون دعم الشريك في حين أن 1.7% فقط يرون أنه لا خسارة في حال العزوف عن الزواج، وهذه الفئة تبدو الوحيدة التي ترى في العزوف عن الزواج اتساعاً لفرص تحقيق الذات خارج الإطار الأسري.

8-2- عرض نتائج الفرضيات ومناقشتها:

8-2-1- عرض نتائج الفرض الأول ومناقشتها:

نصّ الفرض الأول على ما يلي: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة في العوامل المؤدية الى تأخر سن الزواج تعزى الى متغير النوع".

ولاختبار هذا الفرض، قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وقيمة ت لتحديد دلالة الفروق بين متوسطات العوامل المؤدية إلى تأخر سن الزواج لدى عينة الدراسة تبعاً لمتغير النوع، ويوضحها الجدول رقم (6)

الجدول رقم (6) قيمة ت لدلالة الفروق بين متوسطات العوامل المؤدية إلى تأخر سن الزواج لدى عينة الدراسة تبعاً لمتغير النوع

المتغيرات	النوع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
العوامل الاجتماعية والثقافية	ذكور	21.06	2.999	0.957-	غير دالة إحصائياً
	إناث	21.62	3.121		
العوامل الاقتصادية	ذكور	27.86	2.510	0.940-	غير دالة إحصائياً
	إناث	28.29	2.428		
العوامل المتعلقة بوسائل الإعلام	ذكور	12.63	2.184	1.593-	غير دالة إحصائياً
	إناث	13.25	2.029		

غير دالة إحصائياً	0.386	3.019	9.94	ذكور	العوامل الذاتية
		2.516	9.75	إناث	

تكون قيمة "ت" دالة عند مستوى (0.05) عندما تكون $\leq (1.974)$

وبالنظر إلى الجدول رقم (6) تبين عدم وجود فروق دالة إحصائية في العوامل المؤدية إلى تأخر سن الزواج لدى عينة الدراسة تبعاً لمتغير النوع (ذكور/ إناث)، حيث كانت قيمة ت المحسوبة أصغر من قيمة "ت" الجدولية (1.974) في جميع العوامل وهي قيمة غير دالة إحصائية. وبالتالي إن تأخر سن الزواج في لبنان، وفق عينة الدراسة، هو ظاهرة مجتمعية شاملة لا تتميز فيها المواقف بناءً على النوع الاجتماعي للفرد (ذكراً أم أنثى). فالجميع يجمعهم "الهم الاقتصادي" و"التأثير الثقافي"، مما يؤكد أن الحلول المقترحة يجب أن تكون شاملة ولا تستهدف جنساً بعينه. تتقاطع النتيجة بشكل مباشر مع دراسة (Abboud et al., 2022) التي أكدت أن عدم توافر المسكن المناسب والعمل المستقر هما السببان الرئيسيان لتأخر الزواج في لبنان، متقدمة بذلك على العوامل الثقافية أو القيمية. هذه النتيجة تدعم بقوة ما توصلت إليه الدراسة الحالية بأن "الهم الاقتصادي" هو قاسم مشترك بين الجنسين، حيث أن أزمة السكن والبطالة تؤثر على قدرة كل من الرجل والمرأة على تأسيس أسرة، كما يدعم تقرير (الإسكوا، 2024) فكرة أن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية هي المحرك الرئيسي لتأخر سن الزواج في لبنان. بما أن الأزمة تؤثر على المجتمع بأسره، فمن المنطقي أن تكون رؤية الأفراد لهذه العوامل متشابهة بغض النظر عن جنسهم، وهو ما توصلت إليه الدراسة الحالية. وتختلف نتيجة الدراسة مع نتيجة دراسة (الرويلي، 2023) في السعودية حيث وجدت فروقاً دالة إحصائية بين المشاركات (الإناث) في العوامل الاقتصادية والنفسية بناءً على الحالة الوظيفية. على الرغم من أن متغير المقارنة مختلف (الحالة الوظيفية بدلاً من النوع الاجتماعي)، إلا أنها تظهر وجود تمايز داخل عينة الإناث. في المقابل، الدراسة الحالية لم تجد أي فروق دالة بين الذكور والإناث في أي من العوامل (بما فيها الاقتصادية)، مما يشير إلى أن السياق اللبناني قد يكون أكثر تجانساً في تأثير الأزمة على الجنسين مقارنة بالسياق السعودي.

8-2-2- نتائج الفرض الثاني ومناقشتها:

نصّ الفرض الثاني على ما يلي: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين افراد العينة في العوامل المؤدية الى تأخر سن الزواج تعزى الى التحصيل العلمي".

ولاختبار هذا الفرض، قامت الباحثة باستخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لحساب قيمة ف لتحديد دلالة الفروق بين متوسطات العوامل المؤدية إلى تأخر سن الزواج لدى عينة الدراسة تبعاً لمتغير التحصيل العلمي، ويوضحها الجدول رقم (7)

الجدول رقم (7) تحليل التباين الأحادي للكشف عن الفروق بين متوسطات العوامل المؤدية إلى تأخر سن الزواج لدى عينة الدراسة تبعاً لمتغير التحصيل العلمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
العوامل الاجتماعية والثقافية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	0.723 1677.271 1677.994	2 173 175	0.361 9.69	0.037	غير دالة إحصائياً
العوامل الاقتصادية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	20.664 1023.973 1044.636	2 173 175	10.332 5.919	1.746	غير دالة إحصائياً
العوامل المتعلقة بوسائل الإعلام	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	25.665 723.585 749.250	2 173 175	12.833 4.183	3.068*	دالة إحصائياً عند مستوى 0.05
العوامل الذاتية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3.390 1193.831 1197.222	2 173 175	1.695 6.901	0.246	غير دالة إحصائياً

* تكون قيمة "ف" دالة عند مستوى (0.05) عندما تكون $\leq (3.048)$

يتضح من الجدول رقم (7) أن جميع قيم "ف" غير دالة عند أي من مستويات الدلالة في جميع العوامل باستثناء العوامل المتعلقة بوسائل الإعلام فقد كانت قيمة "ف" دالة إحصائياً، ولتحديد دلالة الفروق واتجاهها، فقد تم حساب تم استخدام اختبار Tukey للمقارنات البعدية، وتوضح النتائج الفروق بين المستويات التعليمية الثلاث في العوامل المتعلقة بوسائل الإعلام، ويوضحها الجدول رقم (8)

الجدول رقم (8) فروق المتوسطات بين المستويات التعليمية في العوامل المتعلقة بوسائل الإعلام حسب اختبار Tukey

المتغير	المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	1- قبل الجامعي	2- جامعي / بكالوريوس
العوامل المتعلقة بوسائل الإعلام	1- قبل الجامعي	36	12.44	0.715	0.379
	2- جامعي / بكالوريوس	88	13.16	*1.094	
	3- دراسات عليا	52	13.54		

*دالة عند مستوى (0.05)

ويشير الجدول رقم (8) إلى ظهور فروق ذات دلالة إحصائية بين المشاركين الحاصلين على المستوى التعليمي قبل الجامعي والمشاركين الحاصلين على الدراسات العليا في العوامل المتعلقة بوسائل الإعلام، وكانت الفروق لصالح المشاركين الحاصلين على الدراسات العليا.

وبذلك تحقق الفرض الثاني من فروض الدراسة الحالية بشكل جزئي. ويمكن التفسير بأن التعليم العالي يزيد من تأثير وسائل الإعلام والعولمة على الميول الفردية، بينما العوامل الاجتماعية والاقتصادية والذاتية لا تتأثر بالتحصيل العلمي. وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع المبدأ العام الذي طرحته دراسة (Geist, 2017). حيث أشارت إلى أن السياق الاقتصادي هو عامل مؤثر رئيسي في قرارات الزواج في أوروبا والولايات المتحدة. على الرغم من أن دراستها وجدت أن تأثير هذا السياق الاقتصادي يضعف بمرور الوقت، إلا أنها تؤكد على أنه قوة أساسية تشكل قرارات الزواج على مستوى المجتمع ككل. واختلفت نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة (عبدا لله، 2019) التي أظهرت أن التعليم يحدث فرقاً في العوامل النفسية والذاتية للمرأة اللبنانية.

8-2-3- نتائج الفرض الثالث ومناقشتها:

نصّ الفرض الثالث على ما يلي: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة في العوامل المؤدية إلى تأخر سن الزواج تعزى إلى متغير الانتماء الطائفي".

ولاختبار هذا الفرض، قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وقيمة ت لتحديد دلالة الفروق بين متوسطات العوامل المؤدية إلى تأخر سن الزواج لدى عينة الدراسة تبعاً لمتغير الانتماء الطائفي، ويوضحها الجدول رقم (9)

الجدول رقم (9) قيمة ت لدلالة الفروق بين متوسطات العوامل المؤدية إلى تأخر سن الزواج لدى عينة الدراسة تبعاً لمتغير الانتماء الطائفي

المتغيرات	الانتماء الطائفي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
العوامل الاجتماعية والثقافية	مسيحي	21.83	2.602	1.206	غير دالة إحصائياً
	مسلم	21.29	3.385		
العوامل الاقتصادية	مسيحي	28.21	2.261	0.030	غير دالة إحصائياً
	مسلم	28.20	2.570		
العوامل المتعلقة بوسائل الإعلام	مسيحي	13.23	2.044	0.528	غير دالة إحصائياً
	مسلم	13.06	2.093		
العوامل الذاتية	مسيحي	10.10	2.288	1.290	غير دالة إحصائياً
	مسلم	9.58	2.807		

تكون قيمة "ت" دالة عند مستوى (0.05) عندما تكون $\leq (1.974)$

وبالنظر إلى الجدول رقم (9) تبين عدم وجود فروق دالة إحصائية في العوامل المؤدية إلى تأخر سن الزواج لدى عينة الدراسة تبعاً لمتغير الانتماء الطائفي (مسيحي/مسلم)، حيث كانت قيمة ت المحسوبة أصغر من قيمة "ت" الجدولية (1.974) في جميع العوامل وهي قيمة غير دالة إحصائياً.

وبذلك لم يتحقق الفرض الثالث من فروض الدراسة الحالية. وتُفسّر هذه النتيجة بتشابه الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يعيشها أفراد المجتمع، على اختلاف انتماءاتهم الطائفية، إضافة إلى التأثير المشترك لوسائل الإعلام على العوامل الذاتية، مما يجعل تأثير هذا التأثير متقارباً بين المسيحيين والمسلمين. تتشابه نتيجة هذه الدراسة مع تقرير (الإسكوا، 2024) حول لبنان حيث يركز تقرير الإسكوا على أن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية هي التي تعيد تشكيل الأسرة اللبنانية وتؤدي إلى تأخر الزواج. هذا التحليل الأممي لا يقدم تمييزاً طائفيًا، بل يتعامل مع لبنان كوحدة واحدة متأثرة بالأزمة. كما تختلف مع دراسة (Abboud et al., 2022) التي ركزت على مشاريع الإسكان كنموذج للتدخل لمعالجة أزمة السكن وتشجيع الزواج.

4-2-8- نتائج الفرض الرابع ومناقشتها:

نصّ الفرض الرابع على ما يلي: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين افراد العينة في العوامل المؤدية الى تأخر سن الزواج تعزى الى الدخل الشهري".

ولاختبار هذا الفرض، قامت الباحثة باستخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لحساب قيمة ف لتحديد دلالة الفروق بين متوسطات العوامل المؤدية إلى تأخر سن الزواج لدى عينة الدراسة تبعاً لمتغير الدخل الشهري، ويوضحها الجدول رقم (10)

الجدول رقم (10) تحليل التباين الأحادي للكشف عن الفروق بين متوسطات العوامل المؤدية إلى تأخر سن الزواج لدى عينة الدراسة تبعاً لمتغير الدخل الشهري

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
العوامل الاجتماعية والثقافية	بين المجموعات	61.019	3	20.340	2.164	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	1616.976	172	9.401		
	المجموع	1677.994	175			
العوامل الاقتصادية	بين المجموعات	21.225	3	7.075	1.189	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	1023.412	172	5.950		
	المجموع	1044.636	175			
العوامل المتعلقة بوسائل الإعلام	بين المجموعات	25.556	3	8.519	2.025	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	723.694	172	4.208		
	المجموع	749.250	175			
العوامل الذاتية	بين المجموعات	9.563	3	3.188	0.462	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	1187.659	172	6.905		
	المجموع	1197.222	175			

تكون قيمة "ف" دالة عند مستوى (0.05) عندما تكون $\leq (2.657)$

يتضح من الجدول رقم (10) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة في العوامل المؤدية إلى تأخر سن الزواج تُعزى إلى الدخل الشهري باستخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA). أظهرت النتائج أن جميع قيم "ف" المحسوبة أقل من القيمة الجدولية (2.657) عند مستوى دلالة (0.05) في جميع العوامل (الاجتماعية والثقافية، الاقتصادية، المتعلقة بوسائل الإعلام، الذاتية)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمستوى الدخل الشهري. ويمكن تفسير ذلك بتقارب الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وتشابه تأثير العوامل العامة المؤدية لتأخر الزواج، مما يجعل الدخل الشهري عاملاً غير مؤثر بشكل مستقل. وبناءً عليه، لم يتحقق الفرض الرابع من فروض الدراسة.

تتوافق نتيجة الدراسة الحالية بشكل كبير مع دراسة (عبد النور، 2016) في لبنان والتي ركزت على أن الأزمات الاقتصادية، البطالة، وغلاء المعيشة هي عوامل أساسية في تأجيل الزواج. هذا الوصف يتعامل مع هذه العوامل كقوى مجتمعية كبرى تؤثر على الشباب ككتلة واحدة، وقد اختلفت مع دراسة (الرويلي، 2023) التي أشارت إلى وجود فروق دالة إحصائية في العوامل الاقتصادية بين المشاركات بناءً على الحالة الوظيفية (عاملة/غير عاملة). والحالة الوظيفية مرتبطة بشكل مباشر بالدخل، وهذا يعني أنه في السياق السعودي، كان لامتلاك مصدر دخل (أو عدمه) تأثير واضح على كيفية نظر المرأة للعوامل الاقتصادية.

تعقيب عام على نتائج البحث

أظهرت نتائج الدراسة أن العوامل الاقتصادية والمعيشية حظيت بأعلى المعدلات كأسباب لتأخر الزواج لدى أفراد العينة، وهو ما يتسق مع الإطار النظري للدراسة ومع دراسة (عبد النور، 2016) التي أكدت دور الأزمة الاقتصادية في لبنان.

وفيما يخص النتائج الإحصائية، أثبتت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل المؤثرة على تأخر سن الزواج تعزى لعامل النوع الاجتماعي. ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء الأزمة الاقتصادية الخانقة في لبنان، حيث باتت المعاناة المالية مشتركة وتطال الجنسين بلا استثناء، مما ألغى الفوارق التقليدية في مسؤولية الإنفاق.

كذلك، عدم وجود فروق دالة بين الانتماءات الطائفية يشير إلى أن ظاهرة تأخر الزواج تجاوزت الحدود الطائفية وأصبحت ظاهرة مجتمعية بنيوية مرتبطة بالواقع المعيشي وتأثير العولمة، وليست مرتبطة بالانتماء الديني أو التقاليد طائفية، مما يعزز فرضية المجتمع المدني مقابل التجزئة الطائفية فيما يخص القضايا الاقتصادية.

أما عن وجود فروق في تأثير وسائل الإعلام باختلاف المستوى التعليمي فهو يؤكد على أن التعليم العالي يزيد من الانفتاح والوعي النقدي لدى الشباب تجاه الرسائل الإعلامية والثقافية المستوردة، مما يجعلهم أكثر تأثراً بقيم الاستقلالية الفردية التي تروج لها العولمة.

9- توصيات البحث والاستنتاجات

9-1- الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى تقديم صورة بانورامية لظاهرة تأخر سن الزواج في المجتمع اللبناني، كاشفة عن طبيعة العوامل المؤثرة فيها ودور المتغيرات الديموغرافية. وقد أظهرت النتائج الإحصائية والتحليلية التي تمت معالجتها أن تأخر الزواج في لبنان لم يعد مجرد خيار فردي أو ظاهرة تخص فئة اجتماعية محددة، بل تحول إلى أزمة مجتمعية بنيوية طالت كافة الشرائح.

واتضح من خلال اختبار الفرضيات أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية تشكل قاسماً مشتركاً يجمع الذكور والإناث، والمسلمين والمسيحيين، ومختلف مستويات الدخل، حيث أظهرت التحليلات عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغيري النوع، والانتماء الطائفي، والدخل الشهري. وهذا يؤكد أن الأزمة الاقتصادية الخانقة هي المحرك الأساسي والموحد لوجهات النظر بغض النظر عن الخلفيات الشخصية للعينة.

وفي المقابل، أثبتت الدراسة وجود أثر محدد لمستوى التحصيل العلمي، حيث برزت فروق دالة إحصائية في العوامل المتعلقة بوسائل الإعلام لصالح الحاصلين على تعليم جامعي عالٍ، مما يشير إلى أن التعليم يرفع من مستوى الوعي والتأثر بالخطاب الإعلامي والعولمة.

وفي ضوء هذه النتائج، فإن الدراسة تؤكد أن معالجة تأخر الزواج في لبنان تتطلب مقاربات شاملة تتجاوز الحلول الفردية، وتركز على المعالجات الاقتصادية الكلية التي تهدف إلى تحسين الاستقرار المعيشي للشباب، مع مراعاة

توجيه الخطاب الإعلامي وتنقيحه بما يتوافق مع القيم الإيجابية للزواج، خاصة في ظل الانفتاح الثقافي الذي يشهده المجتمع.

9-2- التوصيات

- تقديم تسهيلات إسكانية ووظيفية وقروض زوجية ميسرة للشباب لتجاوز أزمة الغلاء والبطالة التي يعاني منها المجتمع ككل.
- تفعيل دور المؤسسات الدينية والتربوية لتشجيع تبسيط المهور وتكاليف الزفاف، وتعزيز ثقافة القناعة.
- استهداف الفئات المتعلمين بحملات إعلامية هادفة تعزز قيم الزواج الإيجابية وتقلل من التأثيرات السلبية للعولمة.
- توفير برامج استشارية لتقديم الدعم النفسي للشباب، وتعزيز ثقتهم بأنفسهم وتصحيح المفاهيم الخاطئة حول الزواج.

قائمة المراجع

- الإسكوا. (2024). *تحليل الاتجاهات الديموغرافية في لبنان: الزواج والأسرة*. بيروت: تقرير الأمم المتحدة للاقتصاد والتنمية الاجتماعية في غرب آسيا.
- الحاج، محمود. (2022). *تحولات البنية الأسرية وتأخر سن الزواج في المجتمعات العربية المعاصرة*. بيروت: دار النهضة العربية.
- حمودة، نسرین. (2021). *عوامل تأخر سن الزواج في المجتمعات العربية: دراسة تحليلية*. مجلة بحوث الشرق الأوسط-المركز القومي للبحوث الاجتماعية – مصر، 38(1)، 211 – 238.
- الخشاب، مصطفى. (1985). *دراسات في علم إجتماع العائلي*. بيروت: دار النهضة العربية.
- الرويلي، نورة. (2024). *علاقة المستوى التعليمي والحالة الوظيفية بعوامل تأخر الزواج لدى السعوديات بمدينة الرياض*. مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية- جامعة تعز، 1(41)، 387 – 417.
- <https://doi.org/10.55074/hesj.vi41.1147>
- الزين، محمود. (2020). *التغيرات الاجتماعية وتأخر سن الزواج لدى الشباب الجامعي*. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 24(3)، 145 – 170.
- سالم، نسيم. (2025، 4 آذار). *العولمة وتغير ذهنيات الشباب: تحليل ظاهرة تأخر سن الزواج والعزوف عنه*. <https://brcfsm.com/%D8%D8%A7/> .Be Real Foundation

شرادي، نادية، وكركوش، فتحية. (2014). دراسة تحليلية لواقع تأخر سن الزواج في الوطن العربي -الجزائر أنموذجا-. *مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية*، 2(3)، 253 – 280.

<https://asjp.cerist.dz/en/article/67168>

عبد النور، كميل. (2016). تأخر سن الزواج بين العوامل الاقتصادية والتحولت القيمية في لبنان (رسالة ماجستير غير منشورة). بيروت: الجامعة اللبنانية.

عبد الوهاب، ليلي. (1978). حول تغير ادوار المرأة وتطور المجتمع. *المجلة الاجتماعية القومية – المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية*، 15(2)، 131 – 145.

<https://search.mandumah.com/Record/269016/Details>

عبدالله، فريال. (2019). تأخر سن الزواج لدى المرأة اللبنانية وتأثيره على نظرة المجتمع وتقدير الذات لديها (أطروحة دكتوراة غير منشورة). بيروت: معهد العلوم الاجتماعية.

العصيمي، تهاني. (2025). أسباب تأخر سن الزواج في ضوء اتجاهات الشباب نحو الزواج: مراجعة علمية.

المجلة الدولية للبحوث العلمية، 4(1)، 210 – 233. <https://doi.org/10.59992/IJSR.2025.v4n1p8>

عطوي، باسمه. (2025، 13 كانون الأول). ناقوس الخطر الديموغرافي يدق: لبنان يشيخ بصمت! *لبنان*

ديبايت. <https://www.lebanondebate.com/article/771710-%D%>

عوض، شريف. (2016). أثر ارتفاع تكاليف الزواج في تأخر سن الزواج: دراسة اجتماعية لاقتصاديات الزواج في

قرية مصرية. *حوليات آداب عين شمس*، 44(1)، 185 – 246. <https://doi.org/10.21608/aafu.2016.9275>

القصاص، مهدي. (2008). *العائلي*. مصر: دار الكتب.

المراجع الأجنبية

Abboud, C., Matta, H., & Khater, M. (2023). Effect of Housing Ownership on Young People's Decisions to Enter into the Union of Marriage. *Pacific Rim Property Research Journal*, 28(2), 138-176. <https://ssrn.com/abstract=4546673>

Bauman, Z. (2020). *Liquid modernity*. Cambridge: Polity Press.

Flew, T. (2021). *Understanding global media* (2nd ed). Palgrave Macmillian.

Geist, C. (2017). Marriage Formation in Context: Four Decades in Comparative Perspective. *Social Sciences*, 6(1), 1-9. <https://doi.org/10.3390/socsci6010009>

- Giddens, A. (2019). *Runaway world: How globalization is reshaping our lives*. London: Routledge.
- Haghighat, E. (2013). Social Status and Change: The Question of Access to Resources and Women's Empowerment in the Middle East and North Africa. *Journal of International Women's Studies*, 14(1), 273 – 299. <https://vc.bridgew.edu/jiws/vol14/iss1/17>
- Hyndman-Rizk, N. (2016). No Arranged Marriages Here: Migration and the Shift from Relations of Descent to Consent in the Lebanese Diaspora. *Journal of Intercultural Studies*, 37(3), 303 – 319. <https://doi.org/10.1080/07256868.2016.1163533>
- Jabbra, N. (2008). Family change and globalization in a Lebanese village. *Anthropological Quarterly*, 34(1), 65–84. <https://www.jstor.org/stable/23070711>
- Jelnov, P. (2023). The marriage age U-Shape. *Journal of Demographic Economics*, 89(2), 211–252. <https://doi.org/10.1017/dem.2022.19>
- Kraidy, M. (2006). *Hybridity, or the Cultural Logic of Globalization*. Philadelphia: Temple University Press.
- Mainkiw, N. (2021). *Principles of economics* (9th ed.). Cengage learning.
- Mensch, B., Singh, S., & Casterline, J. (2005). *Trends in the timing of first marriage among men and women*. Population Council Working Paper. https://knowledgecommons.popcouncil.org/cgi/viewcontent.cgi?article=1339&context=departments_sbsr-pgy
- Moghadam, V. (2004). Patriarchy in Transition: Women and the Changing Family in the Middle East. *Journal of Comparative Family Studies*, 35(2), 137 – 162. <https://www.jstor.org/stable/41603930>
- Soubra, N., Tavitian-Elmadjian, L., & Adams, B. (2024). The proximal distant: How does remote acculturation affect wellbeing in the multicultural context of Lebanon?. *Current Research in Ecological and Social Psychology*, 6(8), 1-4. <https://doi.org/10.1016/j.cresp.2024.100183>
- United Nations Development Program (UNDP) & Central Administration of Statistics (CAS). (2021). *The life of women and men in Lebanon: A statistical portrait*. Lebanon: UNDP.
- Zaidi, B., & Morgan, S. (2017). The Second Demographic Transition Theory: A Review and Appraisal. *Annual review of sociology*, 43(3), 473–492. <https://doi.org/10.1146/annurev-soc-060116-053442>